



الأمر الضمني في نثر الرافي: بحث في التركيب والدلالة

إعداد

الباحث/علاء يونس فرج عبد الغني(1)

قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم، جامعة الفيوم

(1) هذا البحث مقتبس من رسالة ماجستير للباحث بعنوان: (الظواهر التركيبية في نثر مصطفى صادق

الرافي

دراسة نحوية دلالية)، قُدمت لقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم - جامعة الفيوم، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/عصام سيد أحمد عامرية، ونُوقشت في أكتوبر 2018م.





مستخلص

ومن المتعارف عليه عند البلاغيين أن الجملة الخبرية هي أساس التحليل النحوي، وأن الجملة الإنشائية فرع عليها، وفي هذا يقول محمد بن علي الجرجاني: "الخبر والإنشاء وإن كانا نوعين متكافئين لا سبق لأحدهما على الآخر في المعنى، لكن الخبر في اللفظ والوضع أصل، والإنشاء طارئ عليه"

وإن تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، "وكون الجملة خبرية أو إنشائية يؤثر في طبيعة تركيبها، وفي قواعدها، وفي تحليلها نحويًا، ولا سيما إذا اتخذت الجملة أداةً وظيفية، فقد اشترط النحاة⁽¹⁾ في بعض الجمل أن تكون خبرية، واشترطوا في بعضها أن تكون إنشائية"⁽²⁾.

والملاحظ أن ضربَي الإنشاء - الطلبي وغير الطلبي - ينقسمان إلى فروع جزئية هي عبارة عن ظواهر أسلوبية فرعية متنوعة، إما لتنوع الصيغة اللغوية ذاتها وأساليبها، وإما لتنوع أغراضها التواصلية وإفادتها، لذلك اهتمت الدراسة بالمنهج التحليلي الذي يحلل الجمل والعبارات من أجل الكشف عنها، وأثبتت الدراسة أن الأساليب لها دورها الفاعل في النحو والبلاغة العربية.

الكلمات المفتاحية: البلاغة، الأسلوب، النهي، الأمر

Abstract

It is known among the rhetoricians that the news sentence is the basis of grammatical analysis, and that the structural sentence is a branch of it. Emergency it

The division of speech into news and creation, and the fact that the sentence is informative or constructive affects the nature of its structure, its grammar, and its grammatical analysis, especially if the sentence takes functional roles. The grammarians () have stipulated in some sentences that they be informative, and in some of them that they be Construction."

It is noticeable that the two types of creation - demand and non-demand - "are divided into partial branches, which are various sub-stylistic phenomena, either for the diversity of the language itself and its methods, or for the diversity of its communicative and useful purposes Therefore, the study focused on the analytical method that analyzes sentences and phrases in order to reveal them, and the study proved that the methods have an effective role in Arabic grammar and rhetoric.،

(1) للمزيد، انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د/عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (السلسلة التراثية/21)، الكويت، بدون طبعة، د.ت، ص: 236/6.

(2) التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، د/مسعود ص حراوي،

دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، يوليو 2005م، ص: 176.

مقدمة (1):

يقع أسلوب الأمر ضمن مباحث الإنشاء الطلبي، وهو ما "يستدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناع تحصيل الحاصل"⁽²⁾، ويكون بالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء.

والأسلوب الإنشائي هو أحد نوعي الكلام في اللغة؛ إذ الكلام- على الراجح- لا يخرج عن كونه خبراً، أو إنشاء، يقول السيوطي في باب بعنوان: (في الخبر والإنشاء): "علم أن الحذاق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبةً، على انحصار الكلام فيهما، وأنه ليس له قسم ثالث"⁽³⁾.

ومن المتعارف عليه عند البلاغيين أن الجملة الخبرية هي أساس التحليل النحوي، وأن الجملة الإنشائية فرع عليها، وفي هذا يقول محمد بن علي الجرجاني: "الخبر والإنشاء وإن كانا نوعين متكافئين لا سبق لأحدهما على الآخر في المعنى، لكن الخبر في اللفظ والوضع أصل، والإنشاء طارئ عليه"⁽⁴⁾.

(1) الرافعي هو: "مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، عالم بالأدب، شاعر، من كبار الكتاب"، للمزيد حول ترجمة الرافعي، انظر: الأدب العربي المعاصر في مصر، د/شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط10، د.ت، ص: 244، والأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، مايو 2002م، ص: 235/7، وحياة الرافعي، لمحمد سعيد العريان، والرافعي الكاتب بين المحافظة والتجديد، لمصطفى نعمان البديري، ومصطفى صادق الرافعي، د/كمال نشأت، سلسلة (أعلام العرب/81)، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ووحى الرسالة، فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع، لأحمد حسن الزيات، (المجلد الأول)، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة، ط7، 1381هـ-1962م، ص: 439/1.

(2) الإيضاح في علوم البلاغة .. المعاني والبيان والبدیع، للخطيب القزويني، وضع حواشيه/إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، ص: 108، وانظر: التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، حققه، وشرحه، وأعد فهرسه د/عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1430هـ-2009م، ص: 41.

(3) الإتيقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق/مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد/مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، د.ت، ص: 1686/5. وانظر: شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، للسيوطي، تحقيق: د/إبراهيم محمد الحمداني، ود/أمين لقمان الجبار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص: 56، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، الأنصاري، تحقيق الشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ت، ص: 57-56.

(4) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، لمحمد بن علي الجرجاني، تحقيق: د/عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1418هـ-1997م، بدون طبعة، ص: 85.



وإن تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، "وكون الجملة خبرية أو إنشائية يؤثر في طبيعة تركيبها، وفي قواعدها، وفي تحليلها نحويًا، ولا سيما إذا اتخذت الجملة أدوارًا وظيفية، فقد اشترط النحاة⁽¹⁾ في بعض الجمل أن تكون خبرية، واشترطوا في بعضها أن تكون إنشائية"⁽²⁾.

والملاحظ أن ضربَي الإنشاء - الطلبي وغير الطلبي - ينقسمان إلى فروع جزئية هي عبارة عن ظواهر أسلوبية فرعية متنوعة، إما لتنوع الصيغة اللغوية ذاتها وأساليبها، وإما لتنوع أغراضها التواصلية وإفادتها"⁽³⁾.

وسوف يأتي عملي في هذا البحث حول صور الأمر الضمني وأثرها الدلالي في نثر الرافي من خلال مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فقد تعرضت فيها إلى تعريف الإنشاء الطلبي، وتقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، ثم ذكرت فيها خطة البحث. وأما التمهيد: فتناولت فيه أمرين؛ أحدهما: تعريف الأمر: لغة، واصطلاحًا، والآخر: صيغ الأمر. وأما المبحث الأول: فجاء بعنوان: الأمر الضمني بصيغة اسم الفعل، وجاء المبحث الثاني بعنوان: الأمر الضمني بصيغة المصدر المنصوب النائب عن عامله، وجاء المبحث الثالث بعنوان: الأمر الضمني بصيغة الجملة الخبرية، ثم جاءت أخيرًا الخاتمة متضمنة أهم النتائج التي توصل إليها البحث

تمهيد:

يأتي الأمر في مقدمة فروع الإنشاء الطلبي، وهو عند النحاة أحد أقسام الفعل؛ إذ قسموا الفعل - من حيث الزمن - إلى ماض، ومضارع، وأمر، وجعلوا علامة الأمر "قبول نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته؛ نحو: (اضربن)، و(اخرجن). فإن دلت الكلمة على الأمر، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل"⁽⁴⁾.

(1) للمزيد، انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د/عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (السلسلة التراثية/21)، الكويت، بدون طبعة، د.ت، ص: 236/6.

(2) التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، د/مسعود ص حراوي،

دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، يوليو 2005م، ص: 176.

(3) التداولية عند العلماء العرب، ص: 105.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1400هـ - 1980م، ص: 25/1.



وقبل أن أتطرق إلى عرض صور الأمر الضمني وأثرها الدلالي في نثر الرافعي أشير هنا إلى أمرين؛ أحدهما: تعريف الأمر: لغة، واصطلاحاً، والآخر: صيغ الأمر.

أولاً: الأمر لغة، واصطلاحاً:

الأمر لغة:

يُطلق الأمر في اللغة لإفادة بعض المعاني؛ منها:

1. الأمر بمعنى: (الحال والشأن)⁽¹⁾، وإذا جاء الأمر بهذا المعنى فإنه يجمع على (أمر)، وأما إذا جاء بمعنى القول والطلب فيجمع على (أوامر)، كما يقول الجوهري⁽²⁾.

2. الأمر بمعنى: (الحكم والقضاء)⁽³⁾.

3. الأمر بمعنى: (الوحي)⁽⁴⁾.

الأمر اصطلاحاً: وأما تعريف الأمر في اصطلاح النحويين، فذكر ابن يعيش أنه: "طلب الفعل بصيغة مخصوصة"⁽⁵⁾، وعرفه العلوي بأنه: "صيغة تستدعي الفعل، أو قول ينبيء عن استدعاء الفعل من جهة الغير، على جهة الاستعلاء، فقولنا: (صيغة تستدعي أو قول ينبيء) ولم نقل: (افعل)، و(لتفعل) كما يقوله المتكلمون والأصوليون؛ لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل ... نحو قولنا: (نزل)، و(صه)، فإنهما دالان على الاستدعاء من غير صيغة (افعل)، و(لتفعل)"⁽⁶⁾.

ثانياً: صيغُ الأمر:

المقصود بالصيغة: هي القالب اللغوي أو الصورة التركيبية التي تفيد دلاليًا معنى الشيء أو تتضمنه، وتنقسم صيغ الأمر في دلالتها على معنى الأمر إلى قسمين:

(1) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ-2002م، ص: 336/5.

(2) انظر: الصحاح.. تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق/أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ-1979م، ص: 581/2، مادة: (أ م ر).

(3) انظر: صفوة التفسير، لمحمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ط4، 1402هـ-1981م، ص: 451/1.

(4) انظر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، للقرطبي، تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ-2006م، ص: 8/17.

(5) شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ص: 289/4.

(6) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي اليمني، مطبعة المقتطف، مصر، 1222هـ-1914م، د.ط.، ص: 281/3-282، بتصرف.



أحدهما: الأمر الصريح: وهو ما أفاد معنى الأمر بأصل وضعه؛ أي: ما كان بواسطة فعل الأمر (افعل)، ويُلقب به ما كان بواسطة صيغة المضارع المقترن بلام الأمر (ليفعل)⁽¹⁾.

والآخر: الأمر الضمني (غير الصريح): وهو ما جاء لإفادة معنى الأمر، ولم يدل عليه في أصل الوضع. ومن صيغته: الأمر بصيغة اسم فعل الأمر، والأمر بصيغة المصدر المنصوب النائب عن فعله، والأمر بصيغة الجملة الخبرية.

وقد مثل الأمر الضمني (غير الصريح) في نثر الرافي ظاهرة تركيبية لها آثارها الدلالية، وسوف أتناوله من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، على النحو التالي:

المبحث الأول:

الأمر الضمني بصيغة (اسم الفعل)

يعرف النحاة أسماء الأفعال بأنها: ألفاظ - أو أسماء - تقوم مقامها - أي: مقام الأفعال في العمل - غير متصرفة تصرفها؛ إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء؛ إذ لا يسند إليها، فتكون مبتدأة أو فاعلة، ولا يخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة، وحكمها - غالباً في التعدي و اللزوم والإظهار والإضمار - حكم الأفعال؛ لموافقته معنى .. وأكثرها أوامر، وقد تدل على حدث ماض، أو حاضر، وقد تُضمن معنى: نفي، أو نهي، أو استفهام، أو تعجب، أو استحسان، أو تندم، أو استعظام⁽²⁾.

والغالب في أسماء الأفعال أن أكثرها بمعنى فعل الأمر؛ "إذ الأمر كثيراً ما يُكتفى فيه بالإشارة عن النطق بلفظه، فكيف لا يُكتفى بلفظ قائم مقامه، ولا كذلك الخبر؟"⁽³⁾.

ومن نماذج مجيء أسلوب الأمر غير الصريح بصيغة اسم فعل الأمر في نثر

الرافي:

• قوله: (قال: إليك عني يا هذا، فأين مني الضحك وأنا على شفير القبر؟!)⁽⁴⁾.

(1) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، ضبطه، وصححه، وكتبه فهارسه/أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م، ص: 335/1، وإعراب الأفعال، د/علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2009م، ص: 177.

(2) انظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، دراسة وتحقيق د/الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1406هـ-1986م، ص: 869، وهمع الهوامع، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ-1979م، ص: 119/5.

(3) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأسترايادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م، ص: 89/3.

(4) وحي القلم، لمصطفى صادق الرافي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010م، ص: 77/2.



فقد استعمل الرافعي في هذا السياق اسم فعل الأمر المنقول عن الجار والمجرور: (إليك)، وهو بمعنى فعل الأمر: (تنحّ)⁽¹⁾، وأصل هذا الاسم هو الجار والمجرور، ولا يُستعمل إلا متصلاً بضمير المخاطب، كما هو الحال في هذا المثال، ونحو: (مكانك)، بمعنى: (اثبت)، و(عندك، ولديك، ودونك)، بمعنى: (خذ)، و(وراءك)، بمعنى: (تأخر)، و(أمامك)، بمعنى: (تقدم)، و(عليك)، بمعنى: (الزم)⁽²⁾.

وقد جاء الأمر باستخدام اسم فعل الأمر (إليك) في هذه الجملة للمبالغة في زجر ذلك الإنسان وكفه عن الكلام، والمبالغة والإيجاز والاختصار هي القيمة الدلالية المبتغاة في استعمال أسماء الأفعال بدلاً من أفعالها، يقول ابن يعيش عن أسماء الأفعال: "والغرض منها: الإيجاز، والاختصار، ونوع من المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد، وصورة واحدة ... وأما المبالغة فإن قولنا: (صه) أبلغ في المعنى من (اسكت)، وكذلك البواقي"⁽³⁾.

ويقول الرضي أيضاً: "ومعاني أسماء الأفعال - أمراً كانت أو غيره - أبلغ وأكد من معاني الأفعال التي يقال إن هذه الأسماء بمعناها"⁽⁴⁾، ثم أشار إلى أن اسم فعل الأمر (إليك عني) هو اختصار لجملتين فعليتين طلبيتين؛ هما: (ضم رحلك أو علقك وثقلك إليك، واذهب، أو وتتح عني)، فجرى فيها الاختصار لغرض التأكيد⁽⁵⁾.

وإمعاناً في زجر المتكلم لمخاطبه، وتقريعه له، فقد استعاض الرافعي بذكر اسم الإشارة (هذا) عن التصريح باسم المخاطب، أو لقبه، أو كنيته؛ مبالغة في تحقيره، وإهانته،

(1) انظر: المقرب، لابن عصفور، تحقيق/أحمد عبد الستار الجوادي، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ - 1972م، ص: 132/1، وهمع الهوامع، ص: 124/5.

(2) انظر: همع الهوامع، ص: 124/5.

(3) شرح المفصل، ص: 3/3-4، بتصرف يسير.

(4) شرح الرضي، ص: 89/3.

(5) انظر: شرح الرضي، ص: 89/3، و106/3. ويرى أستاذنا د/أحمد كشك - أن اسم الفعل الماضي، واسم الفعل المضارع لا يقبلان التسوية بأفعالهما الموازية لهما من حيث العلاقات التركيبية والدلالية؛ لاختلاف الطبيعة اللغوية لكل منهما. وأما اسم فعل الأمر فيرى أنه هو القسم الذي يجوز لنا أن نسوي بينه وبين فعله المناظر له في الاستخدام؛ إذ الدلالة بينهما واحدة، والموقف معهما واحد، فعلى الرغم من اختلافهما في فارق المبالغة، إلا أنهما متفقان في كثير من العلاقات التركيبية والسياقية، ولكنه لا يتصرف تصرفه. للمزيد، انظر: من وظائف الصوت اللغوي.. محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، د/أحمد كشك، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص: 84 وما بعدها.



وإظهاراً لغفلته، وعدم ذكائه، وفطنته؛ إذ سأله عن سبب عدم ضحكه، كما هم حوله يضحكون، فقال: (فما بالكَ لم تضحكْ وقد ضحكنا جميعاً؟)، بينما ذلك الفتى المسئول حينئذٍ مهموم حزين، حتى كأنه من شدة ما أصابه من حزن وهم قد شعر بدنو أجله، واقتراب منيته؛ حزناً وكمدًا مما أحل به؛ وذلك لأنه قد جاء إلى مجلسهم تلك الساعة تاركاً خلفه أباه مجمعا على إزهاق نفسه، ومفارقة الحياة، وقد أعد لذلك العدة!.

ومما جاء على هذه الصيغة أيضاً، قوله:

• قوله: (هلمي يا حبيبتي نرتفع فوق دنيا الحزن والألم ولو ساعة⁽¹⁾).

وقد استفيد معنى الأمر في الجملة من خلال استعمال اسم فعل الأمر (هلم) الذي أضيف إلى ياء المخاطبة، ومعناه: (ايتي)، و(تعال)⁽²⁾؛ أي أن الغرض من مجيئه هنا هو: طلب الإتيان والإقبال والمجيء، والتقدير: (ايتي إلي يا حبيبتي) لنترفع - مجازاً - فوق الأحزان والآلام، ولو كان وقت أو زمان ارتفاعنا ساعة واحدة.

هذا، وقد جاءت (هلم) في هذا السياق لازمة غير متعدية؛ للدلالة على طلب التعجيل والإسراع؛ نحو قولهم: (هلم زيداً)، بمعنى: (قربه)، و(أحضره)، فتكون كـ (هات)⁽³⁾، والمعنى إذن: (ليكن منك يا حبيبتي نهوض، أو أقيام، أو إتيان إلي على أي وجه، وعلى أية حال) حتى نفارق ما نحن فيه من ضيق وحزن إلى موطن الراحة، والسكينة، والطمأنينة، وفي هذا إشارة ضمنية إلى شدة الضيق والحزن الذي ألمَّ بهما.

المبحث الثاني:

الأمر الضمني بصيغة المصدر المنصوب النائب عن عامله

يستعمل المصدر في بعض التراكيب منصوباً؛ للدلالة على الأمر، فيجعل بدلاً من اللفظ بالفعل، فينوب عنه، ويقوم مقامه؛ فتقول: (ضرباً زيداً)، لا على أن تجعل (ضرباً) توكيداً للفعل الناصب لـ (زيد)؛ بل على أن تبدله منه، فتقيمه مقامه⁽⁴⁾، فيجري المصدر حينئذٍ مجرى الفعل، ويؤدي ما يؤديه من معنى الأمر. والمراد بالمصدر هو: اسم المعنى المنسوب إلى

(1) أوراق الورد.. رسائلها ورسائله، لمصطفى صادق الرافعي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2009م، ص: 203.

(2) شرح المفصل، ص: 29/3.

(3) انظر: شرح المفصل، ص: 29/3.

(4) انظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بدون طبعة، د.ت، ص: 288/1.



الفاعل أو النائب عنه؛ كالأمن، والضرب، والنخوة، فإنها أسماء المعاني المنسوبة في قولك: (أمن زيداً)، و(ضرب عمرو)، و(ونخيت علينا)⁽¹⁾.

والمصدر الذي ينوب مناب فعله هو الذي يصح أن يوضع موضعه فعل عار من حرف مصدري، ويمتنع أن يباشره عامل ظاهر؛ أي: لا يجوز أن يوضع قبله فعله ظاهراً، ويكون منوباً دائماً، وكثيراً ما يقع المصدر النائب مناب فعله؛ لتحقيق بعض المعاني الدلالية والأغراض البلاغية؛ كالأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام مع التوبيخ أو بدونه، والوعد، والإنشاء⁽²⁾.

وقد جاء الأمر الضمني بصيغة المصدر المنسوب النائب عن عامله في نثر الرافعي على صورتين، على النحو الآتي:

- الصورة الأولى: الأمر بالمصدر المنسوب النائب عن فعله (قياساً):

اختلف النحاة في اقتياس وقوع المصدر بدلا من فعله؛ فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منعه وقصره على السماع، وقيل: يقاس في الأمر، والدعاء، والاستفهام بتوبيخ، وغيره، وفي الخبري المقصود به إنشاء، أو وعد، وقيل: يقاس في الأمر، والاستفهام فقط، وعزي إلى الأخفش، والفراء، واختاره بعض متأخري المغاربة⁽³⁾.

ومما جاء على هذه الصورة في نثر الرافعي:

• قوله: (قال الفتى: مهلاً يا عمّ، فإنّ ما نزل بنا مما تنقطع عنه الحيلة.. ولا علاج منه إلا بالموت)⁽⁴⁾.

(1) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م، ص: 190.

(2) انظر: الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م، ص: 116/1، والخصائص، ص: 120/1، وشرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، و

د/محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1410هـ - 1990م، ص: 124/3، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: تحقيق د/محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1402هـ - 1982م، ص: 241/2 وم

وشرح ابن عقيل، ص: 177/2.

(3) انظر: المساعد، ص: 242/2.

(4) وحي القلم، ص: 78/2.



فقد جاء الأمر في هذا السياق بصيغة المصدر المنصوب النائب عن فعله قياساً، وهو قوله: (مهلاً)، وقد جاء الأمر هنا حقيقياً، والغرض منه هو: طلب الرفق بالمسئول وإمهاله وعدم التعجل عليه، وعليه فالمصدر في هذا الموضع يمكن تقديره بفعل أمر من مادته ومعناه، وهو: (أمهل)، ومعناه: الرفق والإمهال، جاء في لسان العرب: (وأمهله: أنظره، ورفق به، ولم يعجل عليه، ومهله تمهילה: أجَّله)⁽¹⁾، ويقول الجوهري: "المَهْل بالتحريك: التؤدة، وتمهل في أمره؛ أي: أتاد، وقولهم: (مهلاً يا رجل!)، وكذلك للثنين والجمع والمؤنث. وهي موحدة بمعنى (أمهل)"⁽²⁾.

ويستفاد من سياق الحال أو المقام هنا أن الحالة النفسية للمسئول هي حالة كرب وحزن شديد؛ إذ المسئول لا يقدر أن ينطق ولو بكلمة؛ وذلك لفرط ما لحق به من حزن، وهم؛ نتيجة لما رآه ذلك الفتى من محاولة أبيه الانتحار وقتل نفسه، إلا أنه لما رأى تعجلاً وتسرعاً من السائل حينما أراد أن يعلم السبب في كونه ناكساً حزينا مهموماً، وما الذي أمارت الضحك فيه، فقد سأله أولاً، فقال: (فما بالك لم تضحك وقد ضحكنا؟)، ولكن الفتى لشدة حزنه لم يستجب لسؤال سائله للوهلة الأولى، ثم أمره ثانياً على سبيل الاستخبار، فقال: (فأعلمني ما بك يا بني)، فلم يجبه كذلك، ثم أمره ثالثاً، فقال: (فبئني ما تجد يا بني)، وحينها أجاب الفتى إجابة مقتضبة موجزة، تناسب تلك الحالة النفسية السيئة التي آل أمره إليها، فكانت الإجابة حينئذ بالمصدر المنصوب النائب عن فعله أنسب وأليق؛ مراعاة لمقتضى حال المسئول.

وقد أجاد الرافي إذ جاء بالمصدر في هذا المقام بدلاً من استعماله الجملة الفعلية: (أمهلي يا عم)؛ لتحقيق غاية دلالية؛ هي: الإيجاز، والاختصار، وكأنه قد أثر استعمال البنية اللغوية القصيرة التي لا تتطلب من ذلك المتكلم المحزون جهداً عضوياً أو عضلياً كبيراً لا يتناسب والظرف النفسي الذي يمر به؛ فمعلوم أن المحزون لا طاقة له بالكلام، قليلاً كان، أو كثيراً، ولو جيء في هذا السياق بالجملة الفعلية بدلاً من المصدر لما كان للكلام من البلاغة والإيجاز ما نجد على هذا النحو.

ومن جانب آخر، فإننا لو قمنا بتحليل العبارتين مقطعيًا لظهر الفرق بينهما جلياً، وذلك أن المصدر المنصوب (مهلاً) يتكون من مقطعين فقط من النوع القصير (ص ح)⁽³⁾؛ هما:

1. (مه = ص ح ص).

2. (لأ = ص ح ص).

وأما الجملة الفعلية: (أمهلي) فإنها تتكون من مقاطع ثلاثة؛ هي:

(1) لسان العرب، لابن منظور، تحقيق/عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، بدون طبعة، و(د.ت)، ص: 4288/6، مادة: (م ه ل).

(2) معجم الصحاح، ص: 1822/5، مادة: (م ه ل).

(3) للمزيد، انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د/تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ-1998م، ص: 69.

1. (أَمْ = ص ح ص).

2. (هَلْ = ص ح ص).

3. (بِئْسَ = ص ح ح).

ومن ثم فالجملة الفعلية زائدة مقعياً وصوتياً على المصدر المنصوب بمقدار مقطع واحد، والزيادة في هذا المقام - لا شك - غير منشودة دلاليًا إذا أخذ في الاعتبار الملابس السياقية ومراعاة حال المتكلم التي يناسبها ما يعرف بتقنية الاقتصاد اللغوي؛ وهي "أن يكون المعنى المضمّن في العبارة على حسب ما يقتضيه المعبر عنه، وفي منزلته"⁽¹⁾.

يسوغ القول إذن بأن الأمر بصيغة المصدر المنصوب النائب عن عامله لا يتساوى دلاليًا مع الأمر بصيغة (افعل) أو غيره من صيغ الأمر الواردة في اللغة، وأن اللغة ما كان لها أن تؤثر تعبيرًا على آخر "إلا لأثارة من معنى يُراد، أو لنكتة من بلاغة تُقصد، وأن استخدام المصدر المنصوب النائب عن فعله أمرًا عدولًا عن طريق اللغة في الأمر، وتتبدى فيه حكمة اللغة تلك، فالأمر بالمصدر يكسب المعنى توكيدًا ليس له مع الفعل"⁽²⁾.

كذلك فإن المصدر "يختلف عن فعل الأمر من مادته بأن الأمر للطلب المحض، وهذا المصدر للإفصاح، فهو قريب الشبه من (نزل)، و(ترك) .. إلخ... "فحين قال الشاعر: (فندلاً زريقُ المالِ نَدَلَ الثعالبِ) لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساويًا تمامًا لمعنى (انذُل)، وإنما أراد بذلك معنى إفصاحيًا آخر انفعاليًا، فيه من الحث والحض على العجلة والخفة في محاولة الهرب مـمـا عـزـزه الشـاعر بقولـه: (نَدَلَ الثعالبِ)، وهي معان لا توجد في صيغة الأمر المجردة"⁽³⁾.

- الصورة الثانية: الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن فعله (سماغًا):

(1) جواهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، لابن الأثير، تحقيق د/محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، د.ت، ص: 139.

(2) صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال، د/سعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب، القاهرة، ط1، 1426هـ-2005م، ص: 143.

(3) اللغة العربية.. معناها ومبناها، ص: 254-255 بتصرف يسير، والبيت من بحر الطويل، وهو منسوب لأعشى همدان، أو للأحوص، أو لجريز، ونصه:

على حينَ ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم فندلاً زريقُ المالِ نَدَلَ الثعالبِ

انظر: الكتاب، ص: 115/1، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: تحقيق د/محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، 1405هـ-1984م، بدون طبعة، ص: 125/3.



وردت في اللغة بعض المصادر السماعية مثناةً، ومستعملةً في باب الأمر، ومنها: تثنية (حذاريك)، و(لبيك)، و(سعديك)، و(حنانيك)، و(دواليك)، و(هذانيك)، و(حجازيك)⁽¹⁾... إلخ، وكأن هذه التثنية إنما جاءت لتأكيد معنى الأمر في هذه المصادر، وفي هذا يقول سيويه في باب بعنوان: (باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره): "وذلك قولك: (حنانيك)، كأنه قال: (تحننًا بعد تحننٍ)، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلًا منه. ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة، كما لم يكن (سبحان الله)، و(معاذ الله) إلا مضافًا. فحنانيك لم يتصرف، كما لم يتصرف (سبحان الله) وما أشبه ذلك"⁽²⁾، ثم يقول: "ومثل ذلك: (حذاريك)، كأنه قال: (ليكن منك حذر بعد حذر)، كما أنه أراد بقوله: (لبيك وسعديك): (إجابةً بعد إجابةٍ)، كأنه قال: (كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب)، وكأن هذه التثنية أشد تأكيدًا"⁽³⁾.

ومما جاء من هذه المصادر السماعية في نثر الرافي:

• قوله: (حنانيك يا قمري الجميل ورحمك)⁽⁴⁾.

و(حنانيك): مصدر منصوب سماعًا، وهو "من المصادر التي لا أفعال لها تجري عليها، وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثنى لمبالغة"⁽⁵⁾، والغرض من التثنية كما يقول ابن يعيش هو: "التكثير، وأنه شيء يعود بعد شيء، وليس المراد منها الاثنان فقط"⁽⁶⁾، والجمهور على أن هذه التثنية يراد بها التكثير ومداولة الفعل⁽⁷⁾.

و(حنانيك) لفظها لفظ التثنية، ومعناها طلب تكرار الفعل والاستمرار فيه، وهو رأي الخليل، يقول سيويه: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن معنى التثنية أنه أراد: تحننًا بعد تحنن، كأنه قال: كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعن وليكن موصولًا بآخر من رحمتك"⁽⁸⁾. وقد خرج الأمر هنا عن معناه الحقيقي إلى معنى مجازي آخر؛ هو: التوسل والترجي، وطلب الرحمة، فالتحنن هو: "الرحمة والخير، فمعنى قول القائل: (حنانيك): (تحننا بعد تحنن)"⁽⁹⁾، أو: (ارحمني رحمة بعد رحمة)⁽¹⁾، وقد أكد المصدر (رحمك) هذا المعنى وعضده، لا سيما أن الأمر قد صدر على غير جهة الاستعلاء.

(1) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د/رجب عثمان محمد،

ومراجعة د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م، ص: 4/1363.

(2) الكتاب، ص: 1/348، وانظر: المقتضب، للمبرد، تحقيق: الأستاذ/محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس

الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1415هـ - 1994م، ص: 3/223.

(3) الكتاب، ص: 1/350.

(4) حديث القمر، لمصطفى صادق الرافعي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2009م، ص: 50.

(5) المقتضب، ص: 3/223.

(6) شرح المفصل، ص: 1/290.

(7) انظر: ارتشاف الضرب، ص: 3/1365.

(8) الكتاب، ص: 1/348-349.

(9) شرح المفصل، ص: 1/291.

المبحث الثالث:

الأمر الضمني بصيغة الجملة الخبرية

تندرج هذه الصيغة ضمن صيغ الأمر غير الصريح، فهي إخبار قُصد منه الدلالة على الأمر، والأمر فيها مجاز؛ لاستعمال الجملة الخبرية في غير ما وضعت، وتحول دلالتها إلى الإنشاء من خلال القرائن المؤيدة لهذا التحول، وقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة⁽²⁾، ومن ثم فالأسلوب فيها خبري لفظاً إنشائي معنى.

وقد تطرق سيبويه لهذا الأسلوب، وذكر أمثلة له في باب سماه: (باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي)، فقال: ".. ومثل ذلك: (اتقى الله امرؤ، وفعل خيراً يُنبئ عليه)؛ لأن فيه معنى: (ليتق الله امرؤ، وليفعل خيراً)، وكذلك ما أشبه هذا"⁽³⁾.

ومن الملاحظ في هذه الصيغة أن أبرز التحولات والتغيرات التي تطرأ على الجملة الخبرية هي تحولات أسلوبية دلالية فحسب، وليست تحولات تركيبية بنوية تصيب بنية الجملة الخبرية الأصلية؛ وإنما الشأن حينئذ أن يكون الأمر بصيغة الخبر لفظه وإعرابه لفظ الخبر وإعرابه، ومعناه معنى الأمر؛ "فقولنا: (اتقى الله امرؤ، وعمل خيراً)، إعرابه: إعراب (فعل)، ومعناه: معنى (ليفعل) و(ليعمل)"⁽⁴⁾.

هذا، ومن صور مجيء الأمر الضمني بصيغة الجملة الخبرية في نثر الرافعي ما

يأتي:

- الصورة الأولى: الأمر بالجملة الخبرية الفعلية ذات (الفعل الماضي):

ومما جاء على هذه الصورة، قول الرافعي:

• (قاتل الله البخل وقَبَّحَهُ)⁽⁵⁾.

والمعنى المراد باستعمال الجملة الخبرية هنا هو: التأكيد والمبالغة في الدعاء سلماً على خلق البخل، ومن باب أولى: الدعاء على من تمثل به أو تخلق، ومن ثم فالأسلوب طلبى في صورة الخبر؛ كقولك: "(غفرَ اللهُ لزيدٍ)، و(رحمَ اللهُ زيداً)، ونحو ذلك، فإن لفظه لفظ الخبر، ومعناه الطلب؛ وإنما كان ذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله - عز وجل - وإنما تسأله، كما أن قولك: (علمَ اللهُ لأقومنَّ)، إنما لفظه لفظ (رزقَ اللهُ)، ومعناه القسم؛ لأنك في قولك: (علمَ اللهُ) مستشهد"⁽⁶⁾.

وقد جاء الدعاء في هذا السياق على هذه الصورة؛ لغاية دلالية بلاغية؛ هي: المبالغة في التعجب والتشنيع على البخل وأهله، ذلك الخلق الأثيم المعيب الذي يزري

(1) انظر: لسان العرب، ص: 1030/2، مادة: (ح ن ن).

(2) انظر: الإتقان، ص: 1507/4.

(3) الكتاب، ص: 100/3.

(4) الكتاب، ص: 504/3.

(5) المساكين، لمصطفى صادق الرافعي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010م، ص: 76.

(6) المقتضب، ص: 130/2.



بصاحبه، وَيَسْمُهُ بِقَبِيحِ الْأَخْلَاقِ وَمَرْدُولِهَا، وَيُورِدُهُ مَوَارِدَ الْهَلَكَةِ وَالْخَسْرَانِ، وَلِمَ لَا وَالْبُخْلُ - كما قال أحد الحكماء - هو محو صفات الإنسانية، وإثبات عادات الحيوانية⁽¹⁾، وفوق هذا كله، فالبخل في حقيقته أيضا نقص من الإيمان وخلل في الاعتقاد؛ لأن الله - سبحانه - وعد المحسنين والمتصدقين ثواب ما أنفقوا .. ثم أن يخلف عليهم ما أنفقوه أضعافاً مضاعفةً، فمن أمسك عن الإحسان بُخلاً فإنما يشك في وعد الله، وإلا ففي قدرة الله، وإلا ففي الله نفسه⁽²⁾ تعالى سبحانه عن الشك والريب علواً كبيراً.

وهكذا، فإن الكلام قد جاء على غير ما وضع له من إرادة المتكلم إخبار المتلقي أو السامع بشيء كان من الله - تعالى - في زمن قد انقضى، فليست هذه هي الدلالة المنشودة في الكلام؛ وإنما المعنى السياقي والمقامي لجملة (قاتل الله البخل) أنها: "دعاء مستعمل في التعجيب، وهو مركب يستعمل في التعجيب من عمل شنيع، والمفاعلة فيه للمبالغة في الدعاء؛ أي: (قتلهم الله قتلاً شديداً)"⁽³⁾، كذلك فإن استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً هو نوع من المجاز، والمجاز - كما مر - أبلغ من الحقيقة⁽⁴⁾ وأوقع في النفس.

• ومنه كذلك قوله: (سيدتي، وقاك الله ما أنا فيه من بأساء الحياة)⁽⁵⁾.

فقد جاء الأمر في صيغة الخبر، وقد خرج عن معنى الاستعلاء إلى معنى مجازي آخر؛ هو: الدعاء والتوسل إلى الله تعالى ورجاؤه؛ لكي يعصم تلك المرأة المدعو لها من أن يصيبها مثل ما أصيب به المتكلم من بأس الحياة، وشظفها، والتقدير: (اللهم قها ما أنا فيه ...).

- الصورة الثانية: الأمر بالجملة الخبرية الفعلية ذات (الفعل المضارع):

ومما جاء على هذه الصورة في نثر الرافي:

• قوله: (يرحمك الله يا صديقي الكريم، تركتنا مصعباً إلى الله ..)⁽⁶⁾.

وقد جاءت الجملة في مقام الدعاء والترحم من المتكلم على صديقه الذي ارتحل من مصر قاصداً بيت الله الحرام؛ لأداء فريضة الحج، فوافته ثمة منيئته، والتقدير في الجملة: (يا

(1) انظر: الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه/محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، بدون طبعة، د.ت، ص: 176، و معجم التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق ودراسة/محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، بدون طبعة، د.ت، ص: 39.

(2) انظر: المساكين، ص: 76.

(3) التحرير والتنوير، للشيخ/محمد الطاهر بن عاشور، دار التونسية، تونس، 1984م، ص: 169/10.

(4) انظر: الإتيان، ص: 1509/4.

(5) المساكين، ص: 93.

(6) السحاب الأحمر، لمصطفى صادق الرافعي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010م، ص: 91.



ربِّ ارحمهُ)، وقد صيغ الدعاء في قوله: (يرحمك الله) - كما يقول الزمخشري - في صورة الخبر؛ "ثقةً بالاستجابة، كأنما وُجدت الرحمة، فهو يخبر عنها"⁽¹⁾.
• وقوله: (فقلت: أتأذنين في كلمة؟ قالت: بل أسألك أن تتكلم)⁽²⁾.

حيث جاء الأمر غير الصريح في الجملة بصيغة الخبر، وقد استفيد معنى الأمر فيها من الدلالة المعجمية للفعل المضارع: (أسألك) الذي يفيد بأصله المعجمي معنى الطلب، جاء في المصباح المنير: "سألت الله العافية: (طلبتها) ... والمسئول: (المطلوب)"⁽³⁾، وعليه يكون الفعل المضارع قد تضمن معنى فعل الأمر، وقام مقامه، والتقدير: (بل تكلم)، وهذا يعني أن اختيار المفردات من الحقول الدلالية المختلفة لوضعها في (الصيغ النحوية) محكوم بعدة قواعد معينة، بعضها راجع إلى صيغة الكلمة، وبعضها راجع إلى دلالة الكلمة الأولية"⁽⁴⁾.

وقد خرج الأمر في الجملة عن معناه إلى معنى آخر؛ هو: الترجي، وذلك بقرينة الدلالة المعجمية للفعل المضارع، وبقريئة سياق الحال الذي خلا من الدلالة على الاستعلاء التي هي مناط الحكم بثبوت معنى الأمر من عدمه، ومعلوم أن "قريئة السياق هذه هي كبرى القرائن النحوية"⁽⁵⁾.

- الصورة الثالثة: الأمر بالجملة الخبرية (الاسمية):

ومما جاء على هذه الصورة في نثر الرافي:

• قوله: (لكِ اللهُ أيُّها الصداقةُ الشريدةُ في هذا العالم)⁽⁶⁾.

جاء الأمر في هذه الجملة من خلال استعمال الجملة الخبرية (لكِ اللهُ)، وهي جملة اسمية يمكن تأويلها بجملة إنشائية أمرية، غرضها: الدعاء والتضرع، والتقدير: (اللهم تولها).
النتائج:

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يأتي:

1- أن صيغ الأمر تختلف فيما بينها، ولا تتساوى في الدلالة على معنى الأمر، وأن ثمة فروقاً دلالية بينها، وأن لكل صيغة منها موضعها الذي لا يصلح - دلاليًا - أن تأتي فيه

(1) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري الخوارزمي، اعتنى به، وخرج أحاديثه، وعلق عليه/خليل مأمون شيجا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1430هـ - 2009م، ص: 132.

(2) السحاب الأحمر، ص: 58

(3) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافي، تأليف/أحمد بن محمد بن علي الفيومي، تحقيق د/عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص: 297/1، مادة: (س و ل)، بتصرف.

(4) النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د/محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط2، 2006م، ص: 115.

(5) البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ - 1993م، ص: 212.

(6) حديث القمر، ص: 107.



- غيرها، وأن لمبدع النص أن يختار منها ما يناسب المعنى الذي يريد أن ينبيه به المتلقي، وأن يضع كل نمط تركيب في السياق الذي يليق به.
- 2- خرجت صيغ الأمر الضمني في نثر الرافي في بعض الواضع عن دلالتها على الطلب إلى معانٍ أخرى؛ لوجود قرائن حالية، أو مقالية، وذلك فيما يعرف بـ (ظاهرة العدول الدلالي)؛ أي: العدول عن دلالة الوجوب والإلزام إلى دلالات تركيبية وأسلوبية أخرى، تحددها المؤشرات السياقية والملابسات المقامية للنصوص.
- 3- لوحظ في استعمال الجملة الخبرية في معنى الأمر أن الأمر فيها غير صريح؛ لأنها إخبار فُصد به الدلالة على الأمر، فهي مستعملة في غير ما وُضعت له بمعاونة القرائن التي تحدد ذلك، كما أن دلالاته قد انحصرت في معنى الدعاء، ومن ثم فإن الفاعل في هذه الحالة كثيرًا ما يكون اسم الجلالة (الله)؛ نحو: (وقفك الله)، و(أيدك الله).. إلخ.

فهرس المصادر والمراجع

1. الإتيان في علوم القرآن، للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق/مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد/مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، د.ت.
2. الأدب العربي المعاصر في مصر، د/شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط10، د.ت.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لمحمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د/رجب عثمان محمد، ومراجعة د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.
4. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، لمحمد بن علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: د/عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، 1418هـ - 1997م، بدون طبعة.
5. إعراب الأفعال، د/علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2009م.
6. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، مايو 2002م.
7. أوراق الورد.. رسائلها ورسائله، لمصطفى صادق الرافي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2009م.
8. الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني، والبيان، والبدیع، وللخطيب القزويني: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، وضع حواشيه/إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ - 2003م.
9. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، حقق أصوله وعلق عليه وخرج أحاديثه: د/عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ - 2002م.
10. البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، د/ تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ - 1993م.
11. التحرير والتنوير، للشيخ/محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، 1984م.
12. التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، د/مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، يوليو 2005م.

13. التلخيص في علوم البلاغة، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي الدمشقي المعروف بالخطيب القزويني، حققه، وشرحه، وأعد فهرسه د/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1430هـ-2009م.
14. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ-2006م.
15. جواهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، تحقيق د/محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، د.ت.
16. حديث القمر، لمصطفى صادق الرافعي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2009م.
17. حياة الرافعي، لمحمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط3، 1375هـ-1955م.
18. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بدون طبعة، د.ت.
19. الرافعي الكاتب بين المحافظة والتجديد، لمصطفى نعمان البديري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ-1991م.
20. السحاب الأحمر، لمصطفى صادق الرافعي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010م.
21. شرح التسهيل، لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجبالي الأندلسي، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، و د/محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م.
22. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين: محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م.
23. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري المصري، تحقيق الشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ت.
24. شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د/إبراهيم محمد الحمداني، ود/أمين لقمان الجبار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م.
25. شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمذاني على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ-1980م.
26. شرح المفصل للزمخشري، تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصللي، تحقيق د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
27. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ-2000م.
28. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، دراسة وتحقيق د/الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1406هـ-1986م.
29. الصحاح.. تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق/أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ-1979م.



30. صفوة التفاسير، لمحمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ط4، 1402هـ-1981م.
31. صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال، د/سعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب، القاهرة، ط1، 1426هـ-2005م.
32. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، مطبعة المقتطف، مصر، 1222هـ-1914م، د.ط.
33. الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه/محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، بدون طبعة، د.ت.
34. الكتاب، لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
35. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، اعتنى به، وخرج أحاديثه، وعلق عليه/خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1430هـ - 2009م.
36. لسان العرب، لابن منظور، تحقيق/عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف - القاهرة، بدون طبعة، و(د.ت).
37. اللغة العربية معناها ومبناها، د/تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ-1998م.
38. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل:
- تحقيق د/محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1402هـ-1982م (الجزء الأول- الجزء الثاني).
- تحقيق د/محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، 1405هـ-1984م (الجزء الثالث- الجزء الرابع)، بدون طبعة.
39. المساكين، لمصطفى صادق الرافعي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010م.
40. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف/أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، تحقيق د/عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت.
41. مصطفى صادق الرافعي، د/كمال نشأت، سلسلة (أعلام العرب/81)، دار الكتاب العربي، فرع مصر، 1968، بدون طبعة.
42. معترك الأقران في إعجاز القرآن، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، ضبطه، وصححه، وكتب فهرسه/أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.
43. معجم التعريفات، لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة/محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، بدون طبعة، د.ت.
44. معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون طبعة، د.ت.
45. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د/عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (السلسلة التراثية/21)، الكويت، بدون طبعة، د.ت.



46. المقتضب، لأبي العباس: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: الأستاذ/محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1415هـ-1994م.
47. المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق/أحمد عبد الستار الجوادي، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ-1972م.
48. من وظائف الصوت اللغوي.. محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، د/أحمد كشك، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.
49. النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د/محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط2، 2006م.
50. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ-1979م، بدون طبعة، (الجزء الرابع- الجزء الخامس).
51. وحي الرسالة، فصول في الأدب والنقد والسياسة والاجتماع، لأحمد حسن الزيات، (المجلد الأول)، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة، ط7، 1381هـ-1962م.
52. وحي القلم، لمصطفى صادق الرافعي، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010م.